



التقرير السنوي 2018

المخلص التنفيذي

يحصد مركز العدل للمساعدة القانونية خبراته المتراكمة طوال السنوات العشر التي أكملها عام 2018م من رؤيته الثابتة بمجتمع ينعم بالعدالة ويسوده القانون، مؤمناً برسائلته في خدمة الذين خانتهم الظروف وأبعدتهم عن حقوقهم وفرص الدفاع عنها في تقاض متكافئ ومنصف.

أنجز خلال السنوات العشر أكثر من 41 ألف خدمة قانونية بين تمثيل واستشارة، في حين سجلت مديرية الخدمات القانونية خلال العام وحده 7225 خدمة بارتفاع عن العام الذي سبقه بنسبة 18.6% دعمه تطوير نموذج الخدمة وتعميمه على مختلف العيادات القانونية حول المملكة من خلال اعتماد وظيفة الميسر المجتمعي كمهمة مساندة وداعمة لعمل المساعدة القانونية ضمن المجتمعات المستضيفة واللجنة، الذي ساهم في توثيق ومتابعة وتقصي مستويات جودة الخدمة المقدمة من المركز في جوهر عمله. بينما أنجز الميسرون 203 خدمات بين مرافقات وتقديم معلومات أساسية وإحالات خارجية لشرقاء متخصصين بخدمات مختلفة.

كما نجح المركز في إطلاق شبكة المحامي المناوب تغطي كافة المحافظات بفريق مكون من 35 محامياً يعملون على تمثيل الموقوفين في مرحلة ما قبل المحاكمة ضماناً لسلامة الإجراءات وحقوق المحتجزين قبل ثولهم أمام القضاء، وكان نجاح نموذج الخدمة الذي اعتمد على آلية الخط الساخن المناوب على مدار الأسبوع والساعة بإنجاز 222 خدمة تمثيل أمام المراكز الأمنية إلى جانب إنهاء احتجاج 83 حالة عبر الهاتف والتعاون مع الضابطة العدلية المختصة بكل حالة على حدة.

وعلى صعيد التوعية القانونية، قدّم مركز العدل عبر فريقه الذي اجتهد بقراءة وتقييم احتياجات المجتمع من أكثر من 15 موضوعاً توعوياً بارزاً قدمت فيه المعلومة القانونية المبسطة والواضحة والدقيقة التي تخدم المجتمعات على اختلافها وتساعد في الوقاية من الإشكالات القانونية التي قد تتعرض لها وتعرقل مسيرة التنمية بين أفرادها، ففي السنوات العشر تجاوز المركز 8 آلاف محاضرة توعية وجه خلالها أجوبة لأكثر من 175 ألف مستفيد غابت عنهم المعلومة والحق الذي تحمله في طبيعتها، ليصل في العام الماضي وحده قرابة 28 ألف متلق للمعلومة من الجنسين بمختلف الأعمار والجنسيات، من خلال 931 فعالية تنوعت بين جلسات التوعية والجلسات الحوارية وحلقات رواية القصص للأطفال بالإضافة إلى ورش العمل والحملات، مستشارون قانونيون ومدربون مجتمعيون محترفون.

أما على صعيد المدافعة وكسب التأييد وبناء القدرات، فقد ركزت المديرية على مهمة المركز الرئيسية في بناء نظام مساعدة قانوني وطني شامل من خلال عقد العشرات من ورش العمل والمقترحات والاجتماعات والتحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني وطلبة الحقوق والمحامين وذوي العلاقة، والتفاهمات مع الجهات المعنية في المجلس القضائي ووزارة العدل للتطبيق والتعديل واقتراح مسودة نظام للمساعدة القانونية يلي الاحتياجات المحلي والمعايير الدولية، وفق تقارير متابعة للإجراءات المتبعة في المحاكم في هذا الشأن.

بينما عمل المركز على تمكين المحامين على التعديلات الأخيرة على قوانين أصول المحاكمات الجزائية ومحاكم الصلح، ونفذ سلسلة من التدريبات لأجهزة إنفاذ القانون بما يخص الممارسات الفضلى لضمانات ما قبل المحاكمة من الاحتجاز والتوقيف والمعايير الدولية في اكتشاف جرائم التعذيب وحقوق الموقوفين.

وعملت المديرية على تقديم الدعم الفني والقانوني فيما يخص التعامل مع قضايا الأحداث وحقوقهم بما يتعلق بالعدالة التصالحية في تحقيق المصلحة الفضلى للطفل من قبل جهات إنفاذ القانون والضابطة العدلية، بموازة تنفيذ ورش تدريبية في الحقوق العمالية للاجئين السوريين في مختلف محافظات المملكة، إلى جانب المساهمة في إعداد أوراق الموقف والأبحاث المتخصصة في حقوق الإنسان كتقرير الظل للاستعراض الدوري الشامل ودراسة تحديات وصول المرأة للعدالة في المحاكم الشرعية وغيرها من التحليلات القانونية المعمقة في المشاريع المطروحة للأنظمة والقوانين في مجلس النواب مثل قانون الجرائم الإلكترونية.

الخدمات القانونية

واصلت مديرية الخدمات القانونية خلال عام 2018 تحوّلها نحو تصميم وتنفيذ نموذج تقديم الخدمة على نحو يراعي السياق المحلي ويتوافق مع أفضل المعايير الدولية، في وقت أطلقت فيه مجموعة من الخدمات المستحدثة وهي خدمات المحامي المناوب في المراكز الأمنية، وخدمات الميسرين المجتمعيين المكملة أو الداعمة للخدمات القانونية.

وعلى وقع هذا التوسع والتحوّل، عملت المديرية بالتوازي على تطوير هيكليتها وتعزيز عملياتها من خلال تنظيم وظيفة الدعم الإداري ضمن وحدة متخصصة، وركزت على تحسين مستويات المتابعة والتوثيق، في المجالات المتعلقة بإحالات الشركاء والإجراءات الداخلية، بالإضافة إلى الحوسبة التي تم تعزيزها وتطويرها من خلال استكمال المرحلة الثانية من نظام إدارة القضايا المحوسب.

ولم تتوقف جهود المديرية عند التطوير الإداري فحسب، بل توسعت لتشمل التطوير القانوني من خلال إطلاق نموذج فرق العمل المتخصصة في القضايا الجزائية، وتعزيز قدرات الفريق والمديرية في مجال قضايا الأحداث على نحو رفع من سوية الخدمات وخبرات ومهارات أعضاء الفريق القانوني، وسرعة الإنجاز، مع ضمان التوازن مع مصلحة المستفيدين. وفي هذا الصدد، تم استكمال برنامج التدريب القانوني المستمر من خلال عقد (6) تدريبات متخصصة في المجالات المختلفة.

وتوجهت المديرية في عام 2018 نحو المستفيدين بإجراءات أولية تهدف إلى تعزيز تجربتهم وضمان تقديم أفضل الخدمات لهم، من خلال توضيح وإعلان سياسة الخدمة، وتعميم خط الشكاوى المرتبطة بالخدمات المقدمة وسياساتها.

عام 2018 بالأرقام

أهم المؤشرات

المؤشر	القيمة
نسبة إحالات الشركاء إلى إجمالي المستفيدين	26%
معدل الاستشارات إلى التمثيل في العيادات	1 : 1.4
معدل الوقت المستغرق في التقاضي بالأشهر	3.01
نسبة خدمات الأحداث القانونية إلى الإجمالي	5.4%
نسبة خدمات السوريين القانونية إلى الإجمالي	20.8%
نسبة خدمات الأردنيين القانونية إلى الإجمالي	73.2%
نسبة خدمات الإناث القانونية إلى الإجمالي	69.1%

الملخص الإحصائي للخدمات

الخدمة	الإجمالي	ذكور	إناث
الاستشارات القانونية	4266	1556	2710
التمثيل القانوني	2959	675	2284
المحامي المناوب	222	192	30
متابعات الاحتجاز الهاتفية	83	71	12
المرافقة	43	24	19
الإحالة الخارجية	33	3	30
المعلومات الأساسية	127	61	66
المجموع	7733	2582	5151

التحول في نموذج الخدمة

استكملت مديرية الخدمات القانونية خلال عام 2018، التحول الذي بدأت إجراؤه منذ مطلع عام 2017 على نموذج الخدمة، والذي يرتكز بشكل أساسي على تعزيز تجربة المستفيد من خلال توزيع المهام والفصل بين تقديم الخدمة ودعم تقديمها ومتابعتها.

وبعد انقضاء الربع الأول من عام 2018، تم اعتماد نموذج الميسر المجتمعي الذي خضع للاختبار في أواخر عام 2017 وبدايات 2018، ليصبح دور الميسر المجتمعي وظيفة مساندة معتمدة ضمن المديرية. كما بدأ التخطيط والتنسيق في نهايات عام 2018 لتعيين العدد اللازم من الميسرين المجتمعيين لتغطية كافة العيادات القانونية العاملة.

وإزداد على ضوء ذلك الفصل بين تقديم الخدمات القانونية، وتقديم الدعم والمساندة لهذه الخدمات ومتابعتها، بحيث أصبح المستشار القانوني أكثر تفرغاً للعمل القانوني سواء في تقديم الاستشارة القانونية أو التمثيل أمام المحاكم ودوائر النيابة والمراكز الأمنية والحكام الإداريين.

وحقق هذا التحول ارتفاعاً في مستويات رضا المستفيدين عن عملية الاستقبال والإحالة، وازدياداً في الخدمات الموثقة على ضوء انخفاض مستويات عدم التوثيق التي كانت تسجل نظراً لضغط العمل الكبير الذي يقع على عاتق المحامين في السابق، إلى جانب تمثين وتأكيد العلاقة التعاقدية بين المركز والمستشار القانوني باعتباره مزود خدمات، سواء من ناحية عملية الإحالة أو التواجد في العيادة القانونية الذي أصبح يتميز بالمزيد من المرونة.

ولتعزيز التخصص والحوكمة والفصل في المهام، تم تعيين منسق للخدمات القانونية وتحديد دوره كرئيس مباشر للميسرين المجتمعيين، وتأطير هيكلية عملهم ضمن وحدة تنظيمية خاصة. وعليه، أصبحت العيادة القانونية في مركز العدل تتكون من ميسر مجتمعي ومستشار قانوني.

إلى ذلك، توسعت المديرية في نموذج الإحالة إلى المكاتب الخاصة الذي أطلقته تجريبياً عام 2017، حيث بلغ عدد المكاتب المحال إليها في نهاية فترة التقرير (6) مكاتب في محافظات العاصمة وإربد والزرقاء ضمن مختلف التخصصات. علماً بأنه تم إنهاء التعامل مع مكتبين آخرين في العاصمة خلال عامي 2017 و2018.

الخدمات المستحدثة

أولاً: المحامي المناوب

أطلقت المديرية في بداية عام 2018 مشروعاً تجريبياً مدته 3 أشهر لخدمات المساعدة القانونية في المراكز الأمنية، ضمن نموذج خدمة مستحدث أطلقته عليه اسم شبكة المحامي المناوب. وعلى ضوء نجاح التجربة، تم تعميم النموذج ليشمل كافة المحافظات من خلال شبكة تتكون من 35 محامياً من المركز وخارجه. وتم تأطير هذا النموذج ضمن وحدة تنظيمية خاصة تتكون من ضباط إحالة ومشرف قانوني يرتبطون بشبكة المحامي المناوب، وتعتمد في الإحالة والمتابعة على نظام مناوبة وتوثيق إلكتروني. ومنذ إطلاق التجربة، تم تأسيس خط ساخن لتلقي الإحالات المرتبطة بنطاق الخدمة وهو يعمل على مدار 24 ساعة.

وخلال العام الماضي، تم تقديم 222 خدمة تمثيل قانوني أمام المراكز الأمنية من خلال شبكة المحامي المناوب. كما تمت مساعدة المستفيدين المحتجزين في المراكز الأمنية من خلال ضباط الإحالة ودون الحاجة لإيفاد محام مناوب وإنهاء المشكلة عبر الهاتف بالتنسيق مع مراكز الاحتجاز في 83 حالة.

علماً بأن النموذج يعمل باعتباره جزءاً من خدمات مركز العدل للمساعدة القانونية، ويعتبر واحداً من قنوات الإحالة إلى المساعدة القانونية في حال الحاجة والرغبة بذلك.

ثانياً: الميسر المجتمعي

بالإضافة إلى عملهم في دعم تقديم الخدمات القانونية للمستفيدين، يقدم الميسرون المجتمعيون خدمات غير قانونية داعمة أو مكملية للمساعدة القانونية، ضمن خط خدمات تم استحداثه في بداية عام 2018. وتشمل هذه الخدمات:

1. المرافقة والمعاونة بالإجراءات لدى الدوائر الرسمية
 2. الوساطة بين المستفيدين وخصومهم
 3. الإحالة إلى الشركاء المختصين بالخدمات غير القانونية
 4. تقديم المعلومات الأساسية اللازمة للمستفيدين في حال عدم الحاجة لاستشارة قانونية مخصصة.
- وبلغ إجمالي هذه الخدمات خلال عام 2018 في مختلف العيادات 203 خدمات، توزعت كما يلي:

- المرافقات: 43

- المعلومات الأساسية: 127

- الإحالات الخارجية: 33

وحققت هذه الخدمات أثراً كبيراً تمثل في تخفيف العبء عن المستشارين القانونيين، كونها أغنت عن الإحالة إلى خدماتهم، وسهلت على المستفيدين إجراءاتهم وتلبية حاجاتهم / حل إشكالاتهم من خلال الخدمة المتخصصة.

"القوانين تسحق الفقراء.. في مسار المساعدة القانونية من خلال تجربتنا مع مركز العدل هناك فرصة مهمة لأن نعطي مساحة أمان وكرامة لكل مواطن.."

سمر دودين
مؤسسة رواد التنمية

الخدمات القانونية

واصلت المديرية تقديم خدمات المساعدة القانونية من استشارات وتمثيل قانوني للمستفيدين خلال عام 2018، بزيادة بلغت 15.7% عن عام 2017 في إجمالي الخدمات المقدمة، وذلك على الرغم من:

1. محدودية الموارد البشرية في كادر المستشارين القانونيين (42 مستشاراً قانونياً في مختلف العيادات)

2. تعديل معايير الاستحقاق بما خفض من خط الاستحقاق المالي

وساعد في هذه الزيادة العوامل المتعلقة بتعديل نموذج الخدمة وزيادة التوثيق والمتابعة حسبما سيتم توضيحه لاحقاً في هذا التقرير.

وفيما يلي ملخص الخدمات القانونية المقدمة خلال عام 2018 حسب الاختصاص:

2018			السنة
خدمات	تمثيل	استشارات	الاختصاص
4488	2142	2346	شرعي
1588	620	968	جزاء
960	150	810	حقوق
174	40	134	إداري
15	7	8	كنسبي
7225	2959	4266	المجموع

وعلى ضوء دراسة القضايا المفصلة خلال عام 2018، تبين وجود أثر إيجابي كبير لخدمات التمثيل القانوني، تجلى بإغلاق أكثر من 92% من القضايا بنجاح.

الدعم الإداري

تم تطوير وظيفة المساعد الإداري في المديرية خلال عام 2018 وتحويلها إلى وحدة تنظيمية للدعم الإداري يعمل فيها مسؤولا دعم، وتتولى الوحدة إدارة وتنسيق كافة عمليات الدعم الإداري للخدمة، والربط بين المديرية ووحدات الدعم الإداري في المركز، والإشراف على تواجد مقدمي الخدمات ومتابعته، وإدارة عملية الإحالة للمستفيدين إلى العيادات القانونية المختصة، والاستجابة إلى كافة الاحتياجات اللوجستية اللازمة لتنفيذ مهام المديرية وتحقيق أهدافها.

وحقق هذا التطوير التنظيمي المنافع التالية:

1. تسريع الاستجابة لكافة الاحتياجات اللوجستية لفريق المديرية وفعاليتها
2. زيادة مستويات المتابعة والتوثيق للإحالات الواردة من الشركاء
3. زيادة دقة المعاملات الإدارية والمالية المقدمة نظراً لمرورها بمراحل تدقيق قبل إحالتها للمديرية المختصة، وهو ما انعكس على تسريع تسديد مستحقات الفريق ومتطلباته المالية
4. زيادة ضبط التواجد في العيادات القانونية
5. ارتفاع دقة التقارير المقدمة من الفريق نظراً لتدقيقها والتأكد من صحة معلوماتها ومطابقتها للواقع قبل رفعها للوحدة المختصة

المتابعة والتوثيق

أولاً: الإحالات الخارجية

عانت المديرية في أعوام سابقة من بعض الإشكالات في المتابعة والتوثيق سيما على صعيد الإحالات الواردة من الشركاء المختلفين والتي شكلت 26% من الخدمات القانونية المقدمة لعام 2018. وفي سبيل ضبط الإحالات والخدمات المقدمة لها ومتابعتها وتوثيقها على النحو الملائم، تم تأسيس نظام إحالة مركزي يتلقى الإحالات من الشركاء ويتولى توزيعها حسب الاختصاص الجغرافي والقانوني، ثم يعيد المتابعة حول الخدمات المقدمة لها ويوثقها على شكل تقارير ترسل إلى الشركاء المحليين.

وأدى هذا النظام إلى إنهاء الإشكالات التي أحاطت بالعلاقة بين المركز وشركائه المحليين من حيث مدى وجود الإحالة ووجود خدمة مقدمة لها من الأساس؛ حيث كانت الإحالات سابقاً ترسل إلى المحامي المختص دون المرور بالنظام المركزي، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على فقدان مجموعة كبيرة من الإحالات في تلك الفترة.

ثانياً: الإجراءات الداخلية

كما ارتفعت مستويات المتابعة والتوثيق في مختلف الإجراءات الأخرى، مثل زيارات السجون والإحالات بين العيادات، اللذين تولى متابعتها وتوثيقهما بشكل أساسي وحدة الدعم الإداري. وساهم نموذج الخدمة الجديد القائم على الفصل في المهام بين الميسر المجتمعي والمستشار القانوني من زيادة مستويات التوثيق والمتابعة من خلال المقارنة بين تقارير ميسر العيادة ومحامي العيادة وتحديد المستفيدين الذين وردوا إلى المستشار القانوني دون ورود تقارير حولهم.

ثالثاً: الحوسبة

وفي مسعى لتسهيل الإجراءات وتوثيقها ومتابعتها، وتسريع التفاعلات بين كادر المديرية بهدف تعزيز مستويات الخدمة، تم التعاقد مع شركة متخصصة في حلول البرمجيات والحوسبة، لبناء نظام محوسب يتم من خلاله إدارة العمل ضمن المديرية دون الحاجة للعمل الورقي والتقارير اليدوية، فيما يخفف من نسبة الخطأ والفاقد في التوثيق. ومع نهاية عام 2018، تم الانتهاء من التصميم الأولي وسيتم إطلاقه خلال عام 2019.

قضايا الأحداث

تواصلت جهود المديرية في تعزيز التخصص ورفع المهارات والقدرات ومستويات المتابعة في تقديم المساعدة القانونية للأحداث خلال عام 2018. واستهل العام الماضي بتوضيح دور مشرف الأحداث على مستوى كافة العيادات القانونية، وتأطير صلاحياته في المتابعة والتتبع ضمن هذا الاختصاص. ولضمان أداء الدور المنوط به، تم تفرغ مشرف الأحداث من تقديم الخدمة القانونية.

كما تم وضع آلية واضحة للتعامل مع الإحالات الواردة من وزارة التنمية الاجتماعية للأحداث المحتاجين للخدمة القانونية، بحيث تتم بشكل مركزي لزيادة مستويات التوثيق والمتابعة.

ولهذه الغاية، تم الاجتماع مع مراقبي السلوك لدى وزارة التنمية الاجتماعية والمسؤولين عنهم في بداية العام لوضعهم في صورة الآلية المركزية، والتأكيد على ضرورة تعبئة استمارات الإحالة واستكمال المعلومات المطلوبة فيها، وهو ما انعكس على التزام المعنيين بهذه المتطلبات في نهاية المطاف.

ومن الناحية القانونية، ولخصوصية هذا النوع من القضايا، تم اعتماد التفاوض القضائي في قضايا الأحداث لتسريع الفصل وتخفيف العبء وتحقيق أفضل النتائج الممكنة، شريطة توافر المعايير اللازمة لذلك؛ وهي موافقة الحدث وولييه وأن تكون نتيجة التفاوض أفضل من النتيجة المتوقعة من استكمال إجراءات التقاضي حتى النهاية.

وبلغت الخدمات المقدمة للأحداث في عام 2018 من استشارات قانونية وتمثيل قانوني (395) خدمة، منها 244 خدمة تمثيل قانوني و151 استشارة قانونية.

"لو كنت عارف هيك رح بصير بينتي لما نشككي كان أخذت حقي
بأيدي.."

والد حدث تعرضت لتهمة شهادة زور

مديرية التوعية والتشبيك

إن قلة الوعي المعرفي حول القوانين والحقوق والواجبات وما يترتب عليها من معرفة آليات الوقاية والحماية يعد من أكبر التحديات المهددة للأفراد والأسر والمجتمعات، وعليه تسعى مديرية التوعية والتشبيك إلى تعزيز الوعي المجتمعي بين الأفراد للوصول إلى مجتمع ينعم بالعدالة ويسوده القانون، يعيش فيه جميع الأفراد، النساء والرجال كشركاء متكافئين يعملون معاً لتأمين حياة أفضل لمستقبلهم.

خلال العام 2018 نفذت مديرية التوعية 931 نشاطاً توعوي، تنوعت بين جلسات التوعية والجلسات الحوارية وحلقات رواية القصص للأطفال بالإضافة إلى ورش العمل والحملات، استطعنا من خلالها أن نصل إلى 27935 شخص، أملين أن نكون قد حققنا لهم الأثر المطلوب ومتطلعين إلى عام جديد بدعم من المانحين ومن شركائنا، ومن المستفيدين أنفسهم، لأننا على يقين دوماً بأننا معاً نستطيع التغيير.

موضوعات التوعية

تنوع الموضوعات التي تقدمها مديرية التوعية والتشبيك وفقاً للحاجة المجتمعية، وتعتمد في تحديدها على مؤشرات تتعلق بالمنطقة الجغرافية المستهدفة رغم أن نسيج المجتمع الأردني قد يبدو نسيجاً متشابهاً من حيث المشاكل القانونية التي تواجه أفرادها، إلا أننا لمسنا ضرورة تركيز بعض المواضيع في مناطق جغرافية تنتشر بها مشكلة قانونية أكثر من غيرها، بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالفئات المستهدفة كالأطفال، النساء والأطفال.

موضوعات التوعية

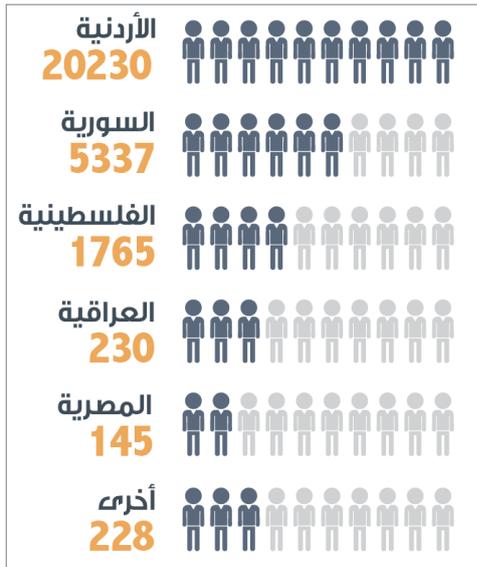
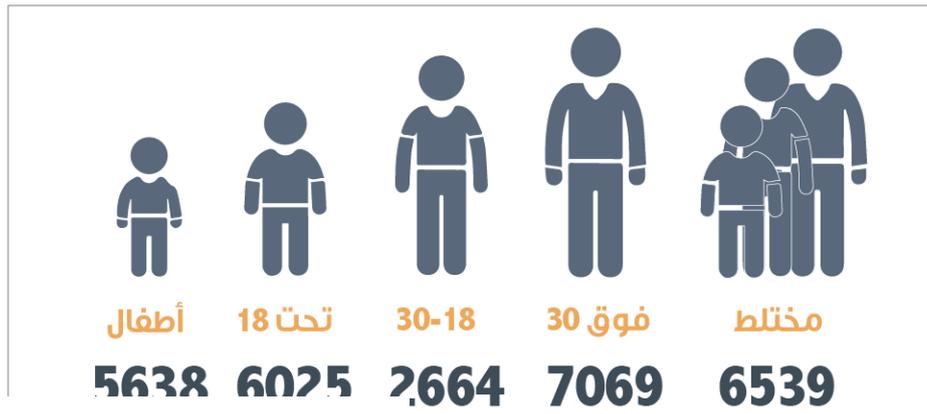
157	الجرائم الإلكترونية
92	حقوق العامل وواجباته
86	حقوق الطفل
75	الحماية من العنف الأسري
73	التنمر
64	الزواج وآثاره
60	المساعدة القانونية
50	الغارمون
50	التوثيق
49	التزويج المبكر
48	ضمانات المحاكمة العادلة
31	الطلاق وتبعاته القانونية
21	التفويض والأوراق التجارية وجرائم الشيكات
20	الحماية من المخدرات
16	التنمر الإلكتروني
39	مواضيع أخرى

تعتمد المديرية في تحديد المؤشرات على جلسات تقييمية خاصة، أو استناداً إلى موضوعات الاستشارات القانونية المقدمة من خلال مديرية الخدمات في مركز العدل، بالإضافة إلى الموضوعات التي يطلب الشركاء المستضيفون لأنشطة التوعية التطرق إليها حسب الاحتياج المجتمعي.

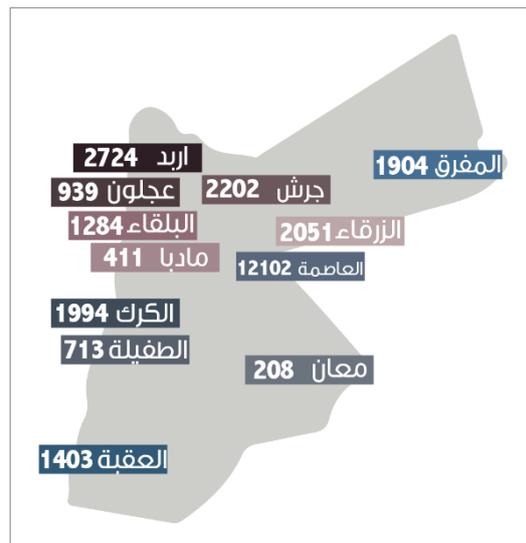
تصدر موضوع الجرائم الإلكترونية قائمة مواضيع التوعية المقدمة خلال العام ٢٠١٨، تزامناً مع الحملة التوعوية التي بدأت خلال العام ٢٠١٧ واستمرت أنشطتها إلى نهاية العام الماضي، ثم تلاه التوعية بحقوق العامل وواجباته والذي لم يقتصر على الأردنيين فقط بل شمل كل شخص متواجد على أرض المملكة.

واستمر التركيز خلال العام ٢٠١٨ على فئة الأطفال والنساء كما السنوات السابقة، حيث تصدرت مواضيع حقوق الأطفال وحماية الطفل من التنمر في المدرسة والبيت والمجتمع، والحماية من العنف الأسري قائمة مواضيع التوعية.

المستفيدون من خدمات التوعية



رية لمتلقي



توزيع متلقي خدمات التوعية حسب المحافظات في المملكة

التوزيع حسب جنسية متلقي خدمات التوعية

حملات توعية قمنا بها

تشمل الأنشطة التوعوية التي تعقدتها المديرية على حملات مجتمعية تهدف إلى توجيه رسائل تثقيفية تستهدف توعية الجماهير تجاه موضوع معين وتعزيز مشاركتهم في العملية التوعوية مما يؤدي إلى إحداث تغيير حقيقي.

حملة نت بلا جريمة

الجهل في القانون قد يجعلك ضحية أو يوصلك إلى السجن. الجرائم الالكترونية جرائم حقيقية.

يقع كثير من الشباب المستخدمين لشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي تحديداً في إشكالات قانونية يصل بعضها الى حد انطباق وصف الجناية عليه، ليجدوا أنفسهم في نهاية المطاف أمام المحاكم الجزائية، لأسباب لا تتعدى في بعض الأحيان الجهل بالقانون. وفي المحصلة، تؤدي هذه الإشكالات الى تدمير حياة العديد من الشباب والشابات الذين يقعون ضحية لجهلهم ولاستغلال الآخرين.

وتراجع مركز العدل العديد من الفتيات اللاتي تعرضن لابتزاز مالي وجنسي من قبل شبان تعرفن عليهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تحت التهديد بالفضيحة خاصة في ظل الخوف من العائلة والمجتمع. أما الشباب الذي يمارس هذا النوع من الابتزاز، فيكون عرض نفسه لقضاء سنوات طويلة في السجن إثر ارتكابه أعمالاً لا يدرك مدى خطورتها وحجم تبعاتها القانونية.

وتظهر إحصائيات وحدة الجرائم الإلكترونية التابعة لمديرية البحث الجنائي في مديرية الأمن العام ازدياداً مضطرباً في أعداد الجرائم الإلكترونية التي تتعامل معها الوحدة في كل عام. ويعتقد القائمون على الوحدة أن عدد الجرائم غير المبلغ عنها والتي لا تصل لعلمهم كبير نسبياً، نتيجة لحساسية المواضيع التي تتعلق بها هذه الجرائم مما يعيق قيام الضحايا بالتبليغ في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى جهل الضحايا في إمكانية توافر الحماية القانونية لهم إذا هم تقدموا بشكاوى لدى الجهة المختصة.



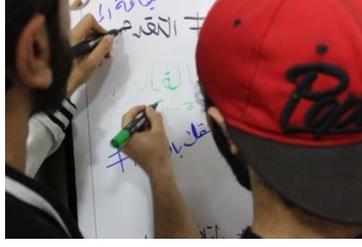
قام مركز العدل بالحصول على الفرصة لتنفيذ مشروع الموهبة في خدمة المجتمع – برنامج الريادة من قبل صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية "KAFD". حيث هدف هذا المشروع إلى تطوير أدوات لرفع وعي المجتمع في الأردن وخصوصاً فئة الشباب بمفاهيم الجرائم الإلكترونية والإشكالات القانونية التي يحتمل وقوعهم فيها. مما يجعل المعلومة القانونية أكثر جذباً وسهولة للوصول لمتلقيها، الأمر الذي يعزز تفادي مستخدمي وسائل التواصل تلك الإشكالات القانونية على نحو استباقي وقائي، تحت شعار #نت_بلا_جريمة.

إلى ذلك قام مركز العدل بالتعاون مع وحدة الجرائم الإلكترونية في مديرية الأمن العام على تنفيذ برنامج توعية مجتمع امتد على مدى 9 أشهر ونفذ في كافة محافظات المملكة.

وفي حين كان من المخطط له أن يتم تنفيذ 45 جلسة توعوية، لكن زيادة الطلب على التوعية للوقاية من الجرائم الإلكترونية جعلت مركز العدل ينفذ 116 جلسة توعوية بالتعاون مع أكثر من 70 شريك حول المملكة، كان إجمالي الحضور 4003 مستفيد، واستمرت الجلسات التوعوية حتى بعد انتهاء المشروع لتصل إلى 157 جلسة.

“وعية أكثر، أمان أكثر”

كتبت هذه العبارة فتاة بعد إحدى المحاضرات على لوح تعبيرى صمم على شكل شاشة موقع الكتروني لالتقاط مخرجات ونتائج المعلومة القانونية.



وحيث تم إطلاق هاش تاغ "وسم" نت_بلا_جريمة لاستقبال أسئلة وتعليقات كل من يرغب بالحصول على معلومات حول الجرائم الإلكترونية، وتمت مشاركة المعلومات ٢٨٠ مرة عبر وسائل التواصل على صفحات الشباب والشابات، ونشر أيضاً ١٩٤ رسالة توعية عبر فيس بوك وتويتر لنشر معلومات قانونية حول قنوات المساعدة والمخاطر التي يمكن تجنبها، وتم أيضاً المشاركة في نقاشات على منصات الراديو والتلفزيون للوصول إلى أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع.

بالإضافة إلى المطبوعات التوعوية حيث تم طباعة ١٠ آلاف بروشور، تم إنتاج فيديو توعوي للحديث حول المخاطر وآليات الحماية.



"ما كنت تعرف انه اللي بعمله جريمة!"

خلال جلسة توعية تم عقدها في مدرسة للإناث، توجهت إحدى الطالبات إلى المدرب بعد انتهاء الجلسة، واخبرته أنها تقوم بابتزاز زميلاتهن خلال نشر صورهم بحسابات وهمية، لم تكن تعلم أن ما تقوم به جريمة قد توصلها إلى السجن.

حملة توعية بكلفك - الغارمين



أطلق مركز العدل للمساعدة القانونية حملة توعية قانونية تهدف للتوعية فيما يخص "الغارمين" من الرجال والنساء المتعثرين مالياً، غير القادرين على سداد التزاماتهم، والراغبين منهم بالاستدانة لاحقاً، للحفاظ على حقوقهم وحقوق دائنيهم.

وأنت هذه الحملة مع تزايد أعداد القضايا التنفيذية بحق من تترتب عليهم قيود مالية تأخروا في سدادها نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الأفراد والأسر وفق إحصائيات رسمية حديثة.

الهدف من الحملة:



بينما يكتفي مركز العدل بالاستشارة القانونية في هذا الشأن، ولا يمثل المستفيدين قضائياً لخروج هذا النوع من القضايا عن معايير الاستحقاق الخاصة بالمركز؛ لعدم وجود جدوى قانونية من التمثيل في كثير من الحالات حيث يكون الخيار الوحيد لتجنب الحبس هو سداد الالتزام المالي، ولا يقدم مساعدات مالية، بل يطمح إلى توفير المعلومة الدقيقة والنافعة للأفراد الذين قد يواجهون مشكلات من ذات القبيل، أو يرغبون بالاستدانة مستقبلاً.

هدفت الحملة إلى إيصال رسائل توعية واضحة ومبسطة عن الأحكام القانونية التي تطبق على حالات الغارمين والغارمات وكيفية تجنب الوقوع في مشكلات مالية مشابهة، وضرورة اعتبار هذه الديون إلزامية على أصحابها ويتخذ القانون بحقهم مجموعة من الإجراءات -من بينها الحبس- التي تسعى لسداد هذه القيود، من كمبيالات وشيكات وعقود وكفالات وأوراق تجارية.

تضمنت الحملة في عملها محورين رئيسيين، الأول عبر جلسات توعية تفاعلية تستهدف مختلف فئات المجتمع، تقدم إطاراً توضيحياً شاملاً لكافة الأسئلة الشائعة حول ما يتعلق بالغارمين والتبعات القانونية على سوء ظروفهم المالية.

في حين، عمل المركز على تسليط الضوء على القضية -الأخذة في الاتساع- عبر مواد إعلامية تفاعلية تبث عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون والإذاعة والمواقع الإلكترونية.

تم تنفيذ ٥٠ جلسة توعية استفاد منها ١١٧٨ مستفيد في كافة محافظات المملكة، وتزامنت الحملة مع إطلاق حملة إلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي بثت من خلالها رسائل توعية وصلت إلى شخص 24,898.

إنهاء العنف القائم
على نوع الجنس
في عالم العمل

“فكرت إذا كفلت أخوي ما رح يكون علي مسؤولية!”

كان من المفترض أن أقوم بالتوقيع على كفالة لأخي حتى يتمكن من



أذا
لم
علي



تشارك مديرية التوعية في كل سنة بفعاليات حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، خلال العام هذا العام تركزت الجهود على تقديم جلسات توعوية حول حقوق المرأة في قانون العمل، والقوانين والضوابط للعمل من المنزل، بالإضافة إلى الحماية من العنف الأسري.

هدفت هذه الأنشطة إلى توعية النساء بحقوقهن وواجباتهن في قانون العمل وحمايتهن من التحرش الجنسي الذي قد يقع عليهن في أماكن العمل.

شركاؤنا

شكراً لأنكم معنا..

أبرمت المديرية ٢٥ مذكرة تفاهم جديدة خلال العام 2018 ليصبح مجموع الشراكات ١٢١ مؤسسة شريكة، يشكلون شبكة تواصل مجتمعي تتسع يوماً بعد يوم للوصول إلى أكبر عدد ممكن من مستفيدي المساعدة القانونية التي يقدمها مركز العدل، في خدماته القانونية وتوعيته التثقيفية والوقائية، وجهود المدافعة وكسب التأييد على حد سواء.

حيث أمن المركز منذ تأسيسه أن الجهود التشاركية في استدامة التنمية، بين مؤسسات المجتمع المدني من جهة والمؤسسات الحكومية والدولية من جهة أخرى، تسعى جميعها لرسم الطريق لرحلة ممكنة نحو التغيير .

"معايير واضحة.. استماع فعال.. متابعة وإشراف.. مأسسة العمل هذا ما يميز مركز العدل.."

مها العساسفة

مسؤولة دائرة الحماية في مؤسسة نهر الأردن

الميسر المجتمعي

ساهم نموذج عمل الميسر المجتمعي لتطوير آليات تنفيذ الفعاليات التوعوية للمديرية، حيث جاء دور الميسر المجتمعي في تسهيل مجريات الفعاليات التي يركز فيها المحاضرون أو المدربون على إيصال المعلومة القانونية بدقة وبساطة. حيث يهتم الميسر في متابعة مشاركات الحضور وصناعة التغذية الراجعة منهم، إضافة إلى تنظيمه للإحالات التي تتطلب تدخلاً قانونياً متخصصاً بالاستشارة أو التمثيل في العيادات.

فيما يشكل الميسر المجتمعي الرابط بين مجتمعه المحيط ومقدم الخدمة في مركز العدل للمساعدة القانونية، حيث يبني مع أقرانه جسور ثقة ولغة مشتركة تسهل تحديد احتياجات المستفيدين والمجتمعات على اختلاف توزيعها الجغرافي وخلفياتها الثقافية.

المدافعة وكسب التأييد

ركزت المديرية على مهمة المركز الرئيسية في بناء نظام مساعدة قانوني وطني شامل من خلال عقد ومشاركة العشرات من ورش العمل والمقترحات والاجتماعات والتحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني وطلبة كليات الحقوق والمحامين وذوي العلاقة، والتفاهات مع الجهات المعنية في المجلس القضائي ووزارة العدل للتطبيق والتعديل واقتراح مسودة نظام للمساعدة القانونية يلبي الاحتياج المحلي والمعايير الدولية، وفق تقارير متابعة للإجراءات المتبعة في المحاكم في هذا الشأن.

حيث كان لتعديل عدد من التشريعات الرئيسية عام 2017، أثر على جهود كسب التأييد وبناء القدرات للشركاء لا سيما مع تضمن قانون أصول المحاكمات الجزائية لوجود مساعدة قانونية لازمة في المحاكم.

بينما عمل المركز على تمكين المحامين على التعديلات الأخيرة على قوانين أصول المحاكمات الجزائية والمدنية ومحاكم الصلح، ونفذ سلسلة من التدريبات لأجهزة إنفاذ القانون بما يخص الممارسات الفضلى لضمانات ما قبل المحاكمة من الاحتجاز والتوقيف والمعايير الدولية في اكتشاف جرائم التعذيب وحقوق الموقوفين.

وعملت المديرية على تقديم الدعم الفني والقانوني فيما يخص التعامل مع قضايا الأحداث وحقوقهم بما يتعلق بالعدالة التصالحية في تحقيق المصلحة الفضلى للطفل من قبل جهات إنفاذ القانون من التنمية الاجتماعية والضابطة العدلية، بموازة تنفيذ ورش تدريبية في الحقوق العمالية للاجئين السوريين في مختلف محافظات المملكة، إلى جانب المساهمة في إعداد أوراق الموقف والأبحاث المتخصصة في حقوق الإنسان كتقرير الظل للاستعراض الدوري الشامل ودراسة تحديات وصول المرأة للعدالة في المحاكم الشرعية وغيرها من التحليلات القانونية المعقدة في المشاريع المطروحة للأنظمة والقوانين في مجلس النواب مثل قانون الجرائم الإلكترونية.

نظام المساعدة القانونية

عمل مركز العدل في السعي لترجمة التعديلات التشريعية الحساسة في قانون أصول المحاكمات الجزائية لنظام المساعدة القانونية الذي وضعه مهمة استراتيجية أمامه منذ تأسيسه قبل 10 سنوات، وبذلك باشر المركز -منذ سريان تعديلات القانون- لتقديم وجهة نظر المجتمع المدني في هذا الشأن والخبرة التراكمية من احتياجات الناس وسبل إدارة قطاع المساعدة القانونية، من خلال:

- عقد عدة اجتماعات رسمية مع وزارة العدل ولقاءات مع الموظفين المعنيين ضمن مديرية حقوق الإنسان وقسم المساعدة القانونية لتتبع التطورات التشريعية الخاصة بصدور نظام للمساعدة القانونية وقياس مواءمتها للتطلعات والمعايير الدولية وكسب التأييد حولها.
- رصد إجراءات المساعدة القانونية المقدمة في المحاكم الوطنية وإعداد تقرير مسحي خاص بذلك لتحديد التحديات والفرص في تطبيق نظام فعال.
- إعداد ملف خاص بتحليل الشركاء الاستراتيجيين لمركز العدل بناء على المعلومات و التطورات المستمرة بقضية ملف المساعدة القانونية ومدى تعاون هذه الشركاء مع المركز لغايات بناء نظام وطني فعال لها.
- كسب تأييد رئيس المجلس القضائي وأعضائه حول المساعدة القانونية وضرورتها وآليات تنفيذها بما يخدم القضاء وكفائته. للمساهمة في حشد دعم المعنيين بالقطاع وأثره.
- متابعة صدور المسودة الأولى في ديوان التشريع والرأي والعمل على تعديلها من خلال إصدار مذكرة اقتراح ونظام مسودة ومخاطبة المعنيين في رئاسة مجلس الوزراء وديوان التشريع ووزارة العدل والمجلس القضائي للدفع بإعادة النظر في مقترحاتها.
- تقديم مذكرة تعليق على النظام الصادر للمساعدة القانونية وتحديد العيوب فيه من 4 محاور؛ عدم وجود آلية واضحة للاستدامة وضبط جودة الخدمات ومتابعتها، وعدم الإشارة إلى الدور التكاملي مع مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الخدمات، وعدم شمول النظام للقضايا التي يجب بها تعيين محامين من قبل المحاكم كما في الأحداث والجنايات، وعدم وجود ضمانات لتقديم الخدمات القانونية للمستفيدين وتحديد معايير الرفض.
- عقد عدة ورش عمل حول أثر المساعدة القانونية و دور مؤسسات المجتمع المدني وتوثيق قصص وتجارب مؤسسات المجتمع المحلي المرتبطة بالمساعدة القانونية ومدى تأثيرها في تمكين المستفيدين و تم مناقشة اليات حوار مشترك لدعم تنظيم المساعدة القانونية على المستوى الوطني بصورة تشاركية مع مؤسسات المجتمع المدني .

تطوير البيئة التشريعية وحالة حقوق الإنسان

وذلك من خلال المساهمة في إثراء المواضيع القانونية ذات الأهمية على صعيد التشريعات المقترحة ومنها:

- كتابة تقرير UPR حول المواضيع التالية: ضمانات المحاكمة العادلة للاجئين والعمالة الوافدة وتضمينها ضمن تقرير الظل للاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الانسان في الاردن لعام 2018 الذي قدمه تحالف إنسان، للتركيز على أهمية وحساسية وجود نظام فعال للمساعدة القانونية في الأردن.

- إعداد ورقة موقف حول مشروع قانون الجرائم الإلكترونية ، الذي شارك فيها المركز مع الجهود الوطنية في سحب وتعديل مشروع القانون وإصدار ومذكرة تعليق لاحقة بعد سحبه وتعديله، بمشاركة حملة " حر يا نت" للحد من توسيع دائرة التجريم في التشريع الذي قد يعرض الكثيرين لإشكالات قانونية إلى جانب تكميم الأفواه.
- إعداد مذكرة حول مشروع تعديل قانون الأحداث وتزويد لجنة مراجعة المشروع التي شكلتها وزارة التنمية الاجتماعية ومناقشة بنود المشروع بناء عليها كما تم إعداد مذكرة خاصة حول المواد المتعلقة بالمساعدة القانونية لإضافتها في مشروع تعديل قانون الأحداث .
- وضع مقترح لإضافة مواد حول المساعدة القانونية في مشروع تعديل قانون حماية الطفل وتزويد لجنة اعداد المشروع بهذه المذكرة لغايات تضمين مواد خاصة بالمساعدة القانونية في مشروع القانون.
- إعداد مذكرة حول حماية الطلاب في قانون التربية و التعليم وتسليمها لوزير التربية والتعليم لغايات تعديل قانون وزارة التربية والتعليم لمنع العنف في المدارس، لتحقيق التكاملية في حماية الأطفال من العنف.
- مذكرة حول تعليمات دور الوفاق الأسري والمشاركة في اجتماعات إعداد مسودات التعليمات لضمان الاخذ بملاحظات المركز في هذا المجال.

بناء قدرات الشركاء

وعملت المديرية على بناء قدرات الشركاء بتنفيذ تدريبات حول " التعديلات المستحدثة على الإجراءات في قانون أصول المحاكمات الجزائية" بالتعاون مع مركز تدريب البحث الجنائي / إدارة البحث الجنائي، حيث ركزت جلسات التدريب على رفع القدرات بمجال التعديلات المستحدثة على اجراءات التحري والاستدلال التي تجريها الضابطة العدلية كما ركزت أيضاً على تعزيز الاتجاهات الإيجابية لدى الفئة المستهدفة بضمان احترام حقوق الانسان للمشتكى عليه وتمكينه من الإتصال بمحاميه خلال إجراءات التحقيق في المراكز والجهات الأمنية بمشاركة 30 ضابط من مرتبات الأمن العام من إدارات [البحث الجنائي ، مكافحة المخدرات ، حماية الأسرة ، شرطة الأحداث ، الأمن الوقائي ، مديريات شرطة ، مراكز أمنية] .

إلى جانب عقد دورات تدريبية وورش حول تعزيز التمتع بحق الدفاع في مراحل ما قبل المحاكمة شارك فيها عشرات المحامين تهدف إلى ضمان الوصول المبكر إلى المساعدة القانونية منذ لحظة القبض وخلال إجراءات التحقيق الأولي أمام المركز الأمني ، وذلك لاختيار مجموعة من المحامين تكون مهمتهم تمثيل المشتكى عليه أمام المركز الأمني وضمان تمتعه بحقوقه .

بينما تناولت المديرية الواقع التشريعي و الإجرائي لحماية الطفل في منظومة العدالة شارك فيها نخبة من الخبراء المتخصصين ممثلين عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمجلس القضائي / قضاة شرطة الأحداث ، القضاء الشرعي و النيابة الشرعية ، محامين شرعيين و نظاميين متخصصين في مجال حماية الطفل ، الأمن العام من الإدارات المعنية بحماية الطفل (شرطة الأحداث ، إدارة حماية الأسرة ، إدارة شؤون اللاجئين السوريين) ، وزارة العدل ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، أرض البشر ، المجلس النرويجي لشؤون اللاجئين ، مؤسسة نور الحسين ، مؤسسة رواد للتنمية ، المنظمة الدولية للهجرة ، المجلس الأعلى للأشخاص المعاقين ، صندوق تسليف النفقة ، مركز تمكين للدعم و المساندة ، اتحاد المرأة ، تضامن ، جمعية يد بيد للإصلاح الأسري . لمناقشة الأطر التشريعية والاجرائية الوطنية المعنية بتوفير وضمان تحقيق مصالح الطفل ضمن كافة الاجراءات والقرارات القضائية بما يتواءم مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

واستهدفت التدريبات على التعديلات التشريعية وتمكين الشركاء ما يزيد عن 300 موظف وموظفة مختصة في المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية المختصة وأجهزة إنفاذ القانون والضابطة العدلية، إلى جانب أكثر من 200 محام خارجي مزاول، و100 ممثل عن مؤسسات المجتمع المدني وقرابة 150 طالب جامعة من اختصاصات الحقوق والقانون.

تطوير الأداء المؤسسي

بينما تم تنفيذ مجموعة من التدريبات الداخلية لرفع مهارات وقدرات ومعارف أعضاء الفريق القانوني في مجالات العمل الفنية المختلفة، من بينها؛

- تدريب مناقشة منظمي الضبوطات ومحاضر إلقاء القبض.
- تدريب مناقشة التقارير الطبية في الجرائم الجنسية.
- تدريب مهارات التمثيل القانوني في قضايا الأحداث.
- جلسات داخلية للتدريب على التعديلات الطارئة على القوانين الإجرائية (محاكم الصلح والأصول الجزائية)
- تدريب التعديلات الطارئة على قانون أصول المحاكمات المدنية
- تدريب إجراءات التعامل مع اللاجئين السوريين بالتنسيق مع إدارة شؤون اللاجئين.
- عقد مؤتمر ترجمة رؤية المهمة الاستراتيجية لفريق مركز العدل للسنوات العشر القادمة ، وحصر تحديات السنوات الماضية وتطوير الأداء الوظيفي وبيئة العمل.